

تونس وديمقراطية
الغنيمةالحبيب الأسود
كاتب تونسي

لا يستطيع جانب كبير من التونسيين الانفصال عن ثقافة الغنيمة بما تمثله كأحد أسس ثقافتهم العربية الإسلامية التي تقدس الوجاهة وتحترق العمل، لذلك تميل إلى عقلية الاستحواذ بدءاً من الصراع القبلي، إلى الصراع من داخل الدولة أو من حولها، ومن الطبيعي أن تكون اللغة عماد هذه العقلية انطلاقاً من الشعر الذي كان أداة الدعاية الأولى، وصولاً إلى الخطاب السياسي والإعلامي الذي يميز هذه المرحلة، والذي لا ينفصل بدوره عن منطق الغنيمة السائد، عندما يصبح الحكم مسألة حياة أو موت لدى قوى تترك صهوة الديمقراطية ولكن بعقلية من يحاول إحكام قبضته على الدولة والمجتمع. فمسألة الانتقال الديمقراطي تكاد تكون وهماً في عقول الرومانسيين، بينما هي في الحقيقة فرصة لبعض الأطراف للوصول تدريجياً إلى السلطة والبقاء على رأسها، وإقصاء المختلف بالاعتماد على أدوات عدة، أبرزها التجاذبات السياسية والحزبية والمال الفاسد واللوبيات المتنفذة والإعلام الموجه والجيش الإلكترونية المتخصصة والخطاب الديني المسيس والعلاقات الخارجية المعقدة والارتباط بالماور ومراكز النفوذ الإقليمية والدولية.

من الطبيعي أن يسعى من هم في السلطة إلى البقاء على رأسها، وكذلك من الطبيعي أن تطمح المعارضة إلى الفوز بمقاييد الحكم، ولكن المشكلة اليوم في شراسة المعركة الانتخابية وأدواتها، خصوصاً وأن هناك قناة راسخة لدى الجميع بأن نتائج رئاسيات 15 سبتمبر ستلقي بظلالها على تشريعات 6 أكتوبر، وأن من يفوز بحزبه إلى تصدر البرلمان هذا إذا كان متحزباً، وقد يكون فوزاً مفيداً لداعميه من الأحزاب والشخصيات السياسية، إن كان مستقلاً.

ما يزيد في الرفع من مستويات التوتر النتائج المتواترة عن استطلاعات الرأي اليومية غير المعلنة والتي تنظمها مؤسسات عدة لفائدة أحزاب أو حملات انتخابية، وهي في أغلبها تصب في اتجاهات لا تسعد من يوجدون حالياً في صدارة المشهد، الأمر الذي يجعل الكثيرين يحملون المقلب دراماتيكي للموازين، حتى أن أحد المحللين السياسيين صرح على إحدى شاشات التلفزيون، داعياً إلى تخصيص حراسة مشددة على المرشحين للرئاسة، خصوصاً وأن القانون الانتخابي ينص على أنه في حال توفي أحد المرشحين في الدورة الأولى أو أحد المرشحين في دورة الإعادة يعاد فتح باب الترشيح وتحديد المواعيد الانتخابية من جديد في أجل لا يتجاوز 45 يوماً وفي هذه الحالة يقع اختزال الأجل الواردة في القانون بحيث يتم اختزال أجل البت في صحة الترشيحات كما يتم اختزال أجل إجراءات الطعن.

إن الانتخابات في تونس تبدو مسألة حياة أو موت بالنسبة لعدد من المتنافسين، ما يزيد من حدة الصراع الذي لم يعد خافياً أن هيئة الانتخابات تتعامل معه بكثير من الحكمة، لكن لا شك أن هناك الكثير من المنعطفات في السباق الانتخابي باتت تثير اهتمام الرأي العام الإقليمي والدولي، وتحتاج إلى المعالجة الدقيقة من الداخل حتى لا يختل ميزان الديمقراطية الناشئة، وتعود عجلة المسار الانتخابي إلى الوراء، فقط لأن البعض لا يزال يصر على أن هدفه هو وضع اليد على الدولة والمجتمع كغنيمة بحسب ما تفسره ثقافة لا تزال راسخة في أذهان الكثيرين ممن يدعون الديمقراطية ويضرون نقيضها، ويزعمون احترام القانون ويسعون للإخلال به كلما كانت الفرصة سانحة لذلك.

السابقة لأوانها
لسنة 2019

تونس ليست جمعية خيرية

ووارين بافيت، أكبر مستثمر عرفه التاريخ، تبرعا للجمعيات الخيرية بالمليارات، أرقام تتجاوز ميزانيات دول، ورغم ذلك لم يطمعاً بالحكم، ولم تكن التبرعات ثمناً لكرسي جالس عليه. رجل الخير، يجب أن يكون دافعه الوحيد فعل الخير. من حق التونسيين أن يسألوا القروي من أين لك هذا. ومن حقه أيضاً أن يسألوه السؤال المنطقي الوحيد، كيف ستقضي على الفقر؟ هل تملك ما يكفي لشحن حرب ضد الفقر، وما يكفي لكسبها؟ التونسي لا يمانع، أحياناً، من أن يستفيد من "شعرة". شكراً نبيل القروي، سنحتفظ بالشعرة، وفي الوقت نفسه نصر على أن نسلك ما هو برنامجك الانتخابي، ونذكر قبل أن تجيب أن تونس ليست جمعية خيرية. رجاء، لا تهينوا التونسي، فهو يعرف جيداً الأسئلة التي يجب أن يوجهها للمرشحين لمنصب الرئيس قبل أن يمنحهم صوته الثمين. شكراً، ثانية، لكرمك سيد قروي، ولكن ليس إن كان الوصول إلى الحكم هو الغن.

أن لديه عصا موسى، يشق بها البحر. عصا موسى هم التونسيون، وحدهم القادرون على شق البحر. على العكس من ذلك، ومنذ البداية، يقرر نبيل القروي أن معركته الأساسية ليست ضد خصوم سياسيين، بل معركته هي مواجهة الفقر، متبنيًا العمل الخيري، معلناً انحيازه للطبقات الفقيرة. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية قام القروي بحملات خيرية، موزعاً المواد الغذائية والملابس والأجهزة الإلكترونية والكهربائية على فقراء في العاصمة وباقي المناطق التونسية. ولم ينس أن يجزل الوعد لفريق النادي الرياضي البنزرتي أيضاً. ولكن القروي نسي أمرين، الأول أن التونسي، مثل الصيني، يفضل أن تعلمه كيف يصطاد، لا أن تقدم له السمك مطهواً. الأمر الثاني الذي غاب عن القروي، أن الفقر ليس رجلاً، ليقتضى عليه بالسيف، كما كانت رغبة الإمام علي بن أبي طالب، وهو إن وفق بالقضاء عليه، فلن يكون ذلك بالتبرعات وفعل الخير. بيل غيتس، رئيس مايكروسوفت،

قصة القروي وإيقافه، مشوقة، لا غرابة في أن يتابع تفاصيلها التونسيون، من سائق التاكسي، إلى المحامي ورجل السياسة والدين؛ سيغال الكثير ولكن في النهاية، لن يصح سوى الصحيح، والصحيح أن التونسيين يحسنون الاختيار. التونسيون، من أنصار رحم الله من أكانني، وليس من أضحكني، لذلك سيختار التونسي في النهاية من أكانه، وليس من أضحكه. لأن من أكانه أراد مصلحته ومصلحة تونس. ويعلم التونسي أن من يعطيه بيد، سينزع ما أعطاه باليد الأخرى أضغافاً، ما لم يصرح، قبل أن يجزل العطاء ويجزل الوعد، من أين له هذا؟ في برنامجنا الانتخابي، ديسمبر 2014، قدم قائد السبسي وعداً، كانت في معظمها تتعلق بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وتسويق تونس بوصفها تجربة ديمقراطية ناجحة، والسعي لجلب الاستثمار الأجنبي، لتحريك عجلة الاقتصاد وحل مشكلة البطالة والتشغيل. لم يعد الباجي التونسي بتحقيق المستحيل، ولم يدع

علي قاسم
كاتب سوري مقيم في تونس

طرح السؤال من المستفيد من إيفاق مرشح الرئاسة التونسية نبيل القروي يحمل الكثير من الإهانة، للقضاء التونسي وللتونسيين أيضاً. الإعلام التونسي وقع في الفخ وعرض القضية على أنها قضية رأي عام، بالتأكيد جرت الأمور بطريقة كان بالإمكان تلافيها، ولكن إن كانت لدى التونسيين أسبابهم لانتخاب القروي رئيساً، سينتخبونه. الرئيس التونسي الوحيد المنتخب بعد الثورة، وقبلها أيضاً، هو الراحل الباجي قائد السبسي. حينها لم يكن قائد السبسي المرشح الوحيد، ولم يكن شعوبياً في خطابه، وكان قد بلغ من العمر عتياً. إلى جانبه كانت هناك أسماء أخرى أغرقت التونسيين بالوعد، وراهن عليها الإعلام التونسي، ولكن كان للتونسيين رأي آخر، كانوا أكثر حكمة من رجال الإعلام ومن رجال السياسة.

الجزائر: لجنة وساطة أم قناع للنظام الحاكم

عقدت أي لقاء سري مع أي حزب، وعلى نحو متزامن رد على حزب حماس مطالباً بإيه بموقف رسمي واضح، والتخلي عن التصريحات الشفوية التي تطلقها قيادة هذا الحزب الإسلامي هنا وهناك. في سياق هذه التجاذبات هناك مسألة حساسة تطفو إلى السطح وتتعلق بالمحاولات المكثفة التي تبذلها لجنة الوساطة والحوار قصد طمس مبادئ الحراك الشعبي بواسطة إجراء حوارات شكلية مع الأحزاب التقليدية التي تجاوزها الزمان بهدف التحايل على المواطنين في محاولة لتسويق نفسها على أساس أنها لجنة عقلاء محايدة في وسط "مجنون"، وأنها غير مرفوضة من طرف أحزاب المعارضة، ولكن مثل هذا السيناريو لا ينطلي على نشطاء الحراك الذين يؤكدون باستمرار أن هذه الأحزاب لا تمثل الحراك الساعي إلى التغيير الجذري للنظام، ويرفضون أيضاً لجنة الوساطة والحوار باعتبارها ليست سوى أحد اقتنعة النظام الحاكم، وفي هذا الخصوص كتب الناشط السياسي محمد أرزقي فزاد قائلاً "لقد صدمني قبول بعض الأحزاب استقبال أعضاء لجنة الحوار المرفوضة شعبياً، صدمة كانت أشد وقعا علي من الصاعقة. فإين شعار "نصرة خيار الشعب" الذي طالما تشدقوا به في فعاليات قوى التغيير الذي انبثق عنه منتدى عين ببيان في 6 يوليو 2019؟ وهل تعد هذه المغازلة السياسية مؤشراً على ناي الأحزاب بنفسها عن مبادئ الحراك الثورية التي لا ترى بديلاً عن التغيير الجذري؟

دعاة الانتخابات في أقرب الأجل يتعاملون مع الثورة السلمية كفرصة لزيادة حصصهم مما توزعه السلطة من غنائم السياسة النقاش في وسائل الإعلام الجزائرية وعلى مستوى وسائل الاتصال الاجتماعي. من الملاحظ أن حدوث هذه التجاذبات هو بسبب اتهام الوزير السابق ورئيس حركة البناء الوطني عبدالقادر بن قريشة للجنة الوساطة والحوار بأنها عقدت لقاءات سرية مع الأحزاب، أما الخلاف الناشب بين اللجنة المذكورة أنفا وبين حزب حركة مجتمع السلم فهو جراء رفض قيادة هذا الحزب شفويًا على الأقل استقبال هذه اللجنة في مقره، فضلاً عن دعوة رئيس هذا الحزب، بمناضلي حركة حماس إلى مواصلة المشاركة المكثفة في الحراك الشعبي والتي تكثيف حضورهم في الساحات لمنع ترك المجال للتيار العلماني التي يتهمها بأنها تسعى إلى الانفراد بالهيمنة السياسية التي قد تفرضه طرفاً قوياً في معادلة الحوار مع السلطات في المستقبل. ورد كريم يونس، منسق هيئة الوساطة والحوار، على بن قريشة نافياً أن تكون اللجنة التي يشرف عليها قد

المراحل الانتقالية على أساس أنه لا توجد الضمانات التي تحول دون تزيف مثل هذه الانتخابات كما حدث في الماضي القريب والبعيد من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن جزءاً معتبراً من صناع الرأي العام الوطني لديهم قناعة راسخة مستمدة من التجارب المؤلمة وهي أن المشكلة الأساسية التي تعاني منها الجزائر هي أعظم من إجراء طقوس انتخاب الرئيس للبلاد، ثم العودة إلى المربع الأول البائس المعتاد في المشهد السياسي الوطني. وفي هذا الشأن عبر الإعلامي الجزائري المعروف والناشط في الحراك الشعبي نجيب بلحيمر قائلاً إن "دعاة الانتخابات في أقرب الأجل يتعاملون مع الثورة السلمية كفرصة لزيادة حصصهم مما توزعه السلطة من غنائم السياسة". في هذا المناخ المشحون باختلاف وتناقض وجهات النظر والمواقف يلاحظ المرء بروز التجاذبات الحادة، بين لجنة الوساطة والحوار التي يرأسها رئيس البرلمان الجزائري السابق كريم يونس بدعم رسمي من الرئيس الجزائري المؤقت عبدالقادر بن صالح ومؤسسة الجيش من جهة، وبين رئيس حزب حركة البناء الوطني عبدالقادر بن قريشة ورئيس حزب حركة مجتمع السلم حمس بقيادة عبدالرزاق مقري من جهة أخرى، حول مدى نجاعة لجنة الوساطة والحوار ومدى التزامها بمعايير محددة في التعامل مع مختلف الحساسيات والأحزاب السياسية الجزائرية. ولقد أثار هذه المسألة كثيراً من

أزراج عمر
كاتب جزائري

في هذا الأسبوع وعد الجنرال أحمد قائد صالح، نائب وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش الجزائري، مجدداً بالتصدي لخصامة الفساد وملاحقتها حينما توجد، وأكد أن الانتخابات الرئاسية هي الحل المنشود وأن الشعب الجزائري هو من سيختار رئيس البلاد، وقبل هذا التصريح حذر من "المراحل الانتقالية وخيمة العواقب، التي تروج لها بعض الأطراف التي لا غاية لها سوى تحقيق مصالحها الضيقة ومصالح أسبائها". واضح أن قائد الأركان الجزائري يركز كثيراً على استخدام لغة الحوارية والتلميح اللتين يمكن أن تخضعا لتأويلات شتى. علماً أن هذا النوع من اللغة يحيد عن تسمية الأشياء بمسمياتها حرفياً ولكن لا أحد يخطئ أن عبارة "المراحل الانتقالية وخيمة العواقب" التي تضمنتها الكلمة التي القاها منذ ثلاثة أيام تتميز بالصراحة، وهي موجهة بالدرجة الأولى إلى شريحة معينة تنشط في إطار الحراك الشعبي ومعروفة برفضها لإجراء الانتخابات الرئاسية قبل إسقاط النظام الحاكم ومروزه في مختلف مؤسسات الدولة. في هذا السياق قام عدد من نشطاء الحراك الشعبي بتوجيه الانتقادات لوجهة النظر التي ترى أن الأولوية هي للانتخابات الرئاسية وليس لخيار